

معالجة الدين الشخصي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الملكي الأمير
سعود بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأميرة
العنود الخيرية
رئيس اللجنة التنفيذية



صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

أمير المنطقة الشرقية
رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأميرة
العنود الخيرية

على بركة الله
سعود بن فهد بن عبدالعزيز
[Signature]



معالجة الديون الشخصية

الفهرست

٠٧	المقدمة
١١	حجم المشكلة
٢٩	أسباب المشكلة
٤٥	الحلول
٦١	خاتمة



المقدمة



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته الغر المحجلين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد...

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ سورة الحج (٤١).

ومن الأمر بالمعروف الذي تقوم به مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود الخيرية نحو مجتمعها السعودي؛ هو تلمس حاجاته الضرورية والتحسينية ومنها مشكلة الديون الشخصية التي بلغت ٣٣٠ مليار ريال سعودي، ذهب ٨٥ في المائة منها في إنفاق استهلاكي أساس أو تفاخري أو المضاربة غير الرشيدة لغرض الثراء السريع في الأسهم والمساهمات العقارية.

إن الخطأ ليس هو الوقوع في المشكلة، بل الخطأ الكبير هو إنكارها؛ لذا علينا الاعتراف بها ثم التفكير جدياً في ابتكار الحلول على الصعيد الوطني العام بمؤسساته المختصة والقطاع الخاص والفرد الذي يتحمل العبء الأكبر كونه قادراً بإذن الله على صناعة الأمل ومن ثم السعادة لبيته.

وقد قامت المؤسسة بواجبها بعقد ندوة كبرى دعت إليها المعنيين بالمشكلة، يصاحبها فعاليات أخرى تركز على نشر الوعي، ومنها ورش عمل ودورات تدريبية وخطب وعظية وبرامج حوارية تلفزيونية ونشر صحفي مقروء وإعداد كتيبات طبع منها «٢٥٠,٠٠٠» نسخة حوت ثلاث دراسات مختارة كتب فيها الأستاذ نبيل بن عبد الله المبارك عن حجم المشكلة، والدكتور سامي السويلم عن أسباب المشكلة ثم الدكتور يوسف بن عثمان الحزيم عن الحلول.

نسأل الله العلي القدير أن يرحم ويفزر لسمو الوالدة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود التي نفع الله بأوقافها الاستثمارية، فعم خيرها المجتمع السعودي، وأن يجزل المثوبة لرئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز وإخوانه وأعضاء مجلس الأمناء الكرام.



حجم المشكلة



حجم المشكلة

من مصادر مختلفة في مقدمتها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية «سمة» وتصريحات مديرها نبيل بن عبدالله المبارك نقدم هنا عدداً من الإحصاءات والمعلومات التي تكشف عن حجم المشكلة وتأثيراتها على الحاضر والمستقبل.

تأثيرات الديون على المواطنين في المستقبل*

تشير إحصائيات سمة في فبراير من العام ٢٠١٠م أن نسبة القروض المتعثرة بلغت ٢,١ في المائة للقطاع المصرفي، و١,٤ في المائة للقطاعات ككل، فيما يبلغ إجمالي الإقراض بالنسبة للقطاع المصرفي ٢٠٢,٨ مليار ريال، وإجمالي قيمة الإقراض للقطاع المصرفي والقطاعات الأخرى ٢٢٠ مليار ريال، فيما وصلت قيمة المبالغ المتعثرة ٤,٢ مليار ريال، وجزءاً كبيراً من مشكلة التعثر تعود إلى انعدام ثقافة الائتمان، وكيفية التعامل مع التمويل، فحسب الأرقام يتضح استمرار ضحالة تلك الثقافة واعتماد المجتمع على القروض في سد احتياجاتهم التي اعتبر أن جزءاً كبيراً منها ليست أساسية، بل احتياجات استهلاكية لا بد من الاعتراف أن شريحة كبيرة من المجتمع انجرفت في فترات مضت وراء أطماع جمع الأموال بطرق سريعة من خلال الأسهم، ومن ثم العقار، واستعان عدد كبير من أفراد المجتمع بالقروض للدخول في تلك الاستثمارات، دون النظر إلى المخاطر التي قد تشكلها تلك القروض على الفرد والمجتمع.

من خلال تجربتنا في سمة، نرى أن على كل فرد أن يعي متى يقترض ومتى لا يقترض، فالاقتراض نعمة إذا تم التخطيط له بطريقة سليمة، ومنطقية، وفق أسس الحاجة، لا الرغبة. وهذه النعمة تتحول إلى نقمة إذا انجرف الفرد نحو الاقتراض دون الأخذ بعين الاعتبار التبعات المترتبة. ونكاد نجزم في سمة ومن خلال معلومات دقيقة أن من لديه أكثر من ثلاثة قروض فلديه مشكلة فقد وقفنا على حالات في سمة ممن لديهم حوالي التسعة تعثرات! أي أن هناك تسعة قروض! جلها استهلاكية! وهذا يؤكد أننا فعلاً بحاجة ماسة لتوعية المجتمع في هذا الجانب.

*المصدر لقاء مع نبيل المبارك - جريدة المدينة - مايو ٢٠١٠م

٤,٨ مليون سعودي يقترضون ٣١٢ مليار ريال في ٢٠٠٧

كشفت دراسة حديثة عن أن حجم القروض الشخصية الاستهلاكية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي وقطاع التسييط باستثناء القطاع الحكومي وجزء كبير من قطاع السيارات قد بلغ حسب تقديرات الدراسة في عام ٢٠٠٦ نحو ٢٩٠ مليار ريال، ١٨٢ ملياراً من القطاع المصرفي و ١٠٨ مليارات من قطاع التسييط، موزعة على أكثر من ٤,٨ مليون مواطن ومواطنة.

وأفادت الدراسة أن حجم القروض من القطاع المصرفي ارتفع في تموز (يوليو) من عام ٢٠٠٧ إلى ١٩٧ ملياراً، ووصل إجمالي ما قدم من قروض من قبل قطاع التسييط نحو ١١٥ مليار ريال، ومن ثم فإن الإجمالي يبلغ ٣١٢ مليار ريال.

وأوضحت الدراسة التي أعدها نبيل المبارك، أن عدد المواطنين الحاصلين على تسهيلات بمختلف أنواعها بلغ نحو ٤,٨ مليون مواطن ومواطنة، وهو رقم يمثل نحو ٩٩ في المائة من عدد المواطنين القابلين للحصول على قروض شخصية (دخلوا سوق العمل)، إضافة إلى أن هذه الزيادة جاءت منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٦ بشكل متسارع، إلى جانب وجود نحو ٤٦١ ألف مقيم حاصل على تمويل من قبل القطاع المصرفي محلياً، في ظاهرة تعد متنامية في الاقتصاد السعودي.

وشددت الدراسة على أهمية الوعي لدى الأفراد من حيث التعاطي مع التسهيلات والقروض، مؤكدة أنها ذات تأثير حقيقي في الاستقرار الأسري الاجتماعي، وأنها قد تدخل في مراحل لاحقة إلى مستوى الأمن العام للمملكة في حال عدم القدرة على التعاطي مع الديون والتي هي مرشحة للزيادة بشكل كبير من مصادر داخل وخارج القطاع المصرفي حيث من المحتمل أن تسجل الديون المتعثرة داخل القطاع المصرفي أكثر من ٥ في المائة إلى ٧ في المائة قبل نهاية العام الجاري.

وأشارت الدراسة التي أعدها نبيل بن عبد الله المبارك أن متوسط الديون على الأفراد يبلغ ما بين ٦٠ ألف ريال إلى ١٠٠ ألف ريال، بالنظر إلى عاملين الأول متوسط عدد العاملين في القطاع الحكومي يبلغ ١,٥ مليون موظف، وهي حقيقة تبين مستوى الدخل لهذه الفئة بحكم المعرفة بمستويات الرواتب الحكومية (محدد أول رئيسي). والعامل الثاني الثقافة الادخارية والاستثمارية لأفراد المواطنين ويدل على ذلك الكيفية التي تعامل بها مع سوق الأسهم في السنوات الثلاث الماضية، وبالتالي على طبيعة الطبقة المستهدفة لأعمال التمويل الاستهلاكي.

وتأتي هذه الأرقام حسب الدراسة من خلال عدد العملاء المسجلين في قاعدة بيانات الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية «سمة»، التي لا تمثل كل القطاعات وإنما تمثل

القطاع المصرفي بشكل خاص وجزء من القطاعات الأخرى التي انضمت بشكل اختياري لإدراكها أهمية الانضمام في حماية الحقوق كخط دفاع أول وألية مسبقة لإدارة المخاطر، علما أن العضوية مفتوحة لأي شركة ترغب في الانضمام وتتوافق مع متطلباته الفنية والإدارة والنظامية).

وأكدت الدراسة أن نمو التمويل أو تراجعته يؤثر بشكل مباشر في النشاطات الاقتصادية وينعكس على أدائها، وأن الدولة أوجدت منذ وقت بعيد صناديق التمويل الحكومية للمساعدة على تحقيق الأهداف التنموية الموضوعة حسب خطط التنمية، ومنها صناديق تمويل الإسكان، وصناديق تمويل الصناعة وصناديق تمويل الزراعة، إضافة إلى تشجيعها للقطاع المصرفي على القيام بدور مواز مع الدور الذي تلعبه الصناديق التمويلية الحكومية.

وأوضحت أن بدايات التمويل في المملكة كان واضحاً وسهلاً ولم يتطلب سياسات تدخل واضحة نظراً لبساطة ووضوح الأرقام حول عمليات التمويل، لافتة إلى أن حجم التمويل حسب إحصائيات مؤسسة النقد من قطاع التمويل الحكومي لم يتجاوز في نهاية العام المالي ٢٠٠٥م ٩, ١٢٠ مليار ريال مقابل ٢, ١٦٧ مليار ريال في العام ١٩٨٧ وبنسبة تراجع بلغت ٢, ٢٨ في المائة نتيجة الدور الكبير الذي أصبح يلعبه القطاع الخاص كمولد للتمويل اللازم وهو التوجه والنهج الذي يتماشى مع الخطط الخمسية للدولة وبرامج الخصخصة.

وأفادت الدراسة أنه وبالتزامن مع النمو المطرد في أحجام السيولة في الاقتصاد المحلي تضاعف حجم التمويل من ٣٢٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م إلى أكثر من ٦٦٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٦م، وارتفعت في تموز (يوليو) من عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠٠ مليار ريال، مشيرة إلى أن الفترة منذ بداية الألفية الثالثة شهدت تغيرات مهمة تؤكد الحاجة إلى مزيد من الدراسات والمراجعات لما جرى خلال الأعوام الستة الماضية والتي شكلت حتى الآن معالم طفرة جديدة تالفة تختلف في معطياتها ونتائجها المستقبلية عن نتائج الطفرات السابقة للمملكة، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على وجود خلل هيكلية في كون أن التمويل الاستهلاكي يزداد بمعدلات أكثر من معدلات زيادة مستويات السيولة.

وطالبت الدراسة بأهمية وجود إدارة اقتصادية للتمويل ذات رؤية جديدة ومختلفة عن الوسائل السابقة لعدد كبير من الأسباب أهمها: الطموح الكبير لأهداف التنمية، الظروف الدولية وبالأخص الإقليمية، التوجهات العالمية فيما يخص قطاعات الطاقة على المدى البعيد والذي هو حجر الزاوية لاقتصاد المملكة حتى الآن، التخصيص والذي هو نهج متفق عليه استراتيجيا، رغم الاختلاف على أسلوب تنفيذه، الدور الذي أصبح يلعبه القطاع الخاص، التوسع الكبير في القطاع المالي والذي تعيشه المملكة لأول مرة، بعد أن كان مغلقا تماما، انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وفتح العديد من القطاعات للمنافسة

وبالذات القطاع المالي، والذي حسب اتفاقية المنظمة مع المملكة سوف يفتح تدريجياً، الثقافة الادخارية والاستثمارية للمجتمع والأسر وهي بحد ذاتها تحد مستقل بذاته. تحد أمام المجتمع والدولة لقيادة التوجهات الفردية بشكل منهجي حتى يمكن ربط التوجهات الكلية بالاقتصاد الجزئي وآليات عمله.

البنوك والتمويل

تشير الدراسة إلى أنه يوجد في المملكة الآن نحو ١٢ بنكا تجاريا محليا معظمها في قطاع تمويل الأفراد. وقد بلغ التمويل المعطى من قبل تلك البنوك منذ عام ٢٠٠٠م وحتى نهاية عام ٢٠٠٦م أكثر من ٣٠٠ مليار ريال كقروض استهلاكية، بلغ الممنوح في عام ٢٠٠٦م وحده ما يزيد على ١٨٨ مليار ريال.

التوسع الاقتصادي وأثاره

لاحظت الدراسة التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص في المملكة، معتبرة أنه من أعقد وأهم القطاعات وأكثرها حساسية وتأثيراً في الاستقرار الاقتصادي لأي بلد. وأفادت أنه بالنظر إلى كون التمويل والذي يعتبر أهم ركائز العمليات المالية الموجهة للنشاطات الاقتصادية وذا دور مهم في تحريك العجلة الاقتصادية

للنشاطات المختلفة حسب طبيعة التشريعات ونسب الطلب الموجودة في كل قطاع. فقد درجت الكثير من السياسات النقدية على استخدام التمويل كأداة من الأدوات المهمة في إدارة دفعة الاقتصاد عرضاً وطلباً بهدف الحد من التضخم إن وجدت دلائل ظهوره أو تلافي الكساد في حال بدأت علامات التراخي الاقتصادية. وهي أداة واحدة من جملة أدوات يجب أن تتوافر لدى مسؤولي السياسات المالية والنقدية حتى تستطيع من خلالها إدارة الاقتصاد بكفاءة وتناغم واضح وسليم مع باقي السياسات، بحيث لا تطفئ سياسة على أخرى أو أن توجه إحدهما الأخرى للعمل على تحقيق أهدافها.

وهنا اعتبرت الدراسة أنه ومع التوسع الذي شهدناه ونشده بشكل عام للقطاع الخاص ومع عدم وجود أجهزة ذات كفاءة عالية من قبل القطاع الحكومي للمتابعة واتخاذ الإجراءات الاحترازية الضرورية فإن ذلك قد يكون مؤشراً على ضرورة التحرك، للإسراع في إتمام بناء الهياكل الرئيسية حتى تكون لدينا بيئة تمويلية سليمة.

التمويل.. أهداف وواقع

يقول نبيل مبارك في دراسته الاقتصادية إن التمويل هو عصب الاقتصادات الحديثة وهو محرك رئيسي لها، وهو سلاح ذو حدين ولا بد له من إدارة واعية على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي. وتتطلب بحسب الدراسة إدارة التمويل على المستوى الكلي تحقيق أهداف تتناغم مع خطط وأهداف النمو الموضوعة للاقتصاد ككل، وإلا كانت عائقاً أو مؤخراً لكثير من أهداف التنمية المستدامة والتي رصدت في الخطة الخمسية الثامنة.

وأبرزت الدراسة الدور الذي قامت به البنوك خلال الأربعين سنة الماضية والتي وصفته بالدور الحيوي والرئيسي في تحقيق أهداف التنمية من خلال علاقة تكاملية مع القطاع الحكومي وبالذات صناديق التمويل الحكومي وشكلاً ثنائياً ممتازاً كأداة في قيادة دفة الاقتصاد السعودي. إلا أن ما كان مناسباً في السابق قد لا يكون مناسباً للحاضر. بحكم وجود التغيرات، وبالتالي يحتاج القطاع المصرفي إلى دعم من نوع خاص يساعده على توجيه التمويل أكثر فأكثر إلى القطاعات المنتجة وذات القيمة المضافة.

تراجع القروض الإنتاجية لصالح الاستهلاكية

التمويل كما هو معروف أنواع، وتصنيفه يعتمد على أهداف التمويل، وبالتالي وبحسب وجود قيمة مضافة أولاً، فإن هناك تصنيف القروض إلى قروض إنتاجية وقروض استهلاكية، وحسب الإحصائيات المتوافرة منذ العام ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤م تبين أن هناك تراجع واضح في نسبة القروض الإنتاجية لصالح القروض الاستهلاكية.

لكن الدراسة أفادت أن ذلك أمر قد لا يكون جيداً إذا ما علمنا أن تأثير القروض الاستهلاكية على نسب التضخم ومستويات المعيشة وزيادة مستوى ديون الأفراد وتأثيراتها في الاستقرار الأسري والسلم الاجتماعي مع وجود مستويات متواضعة من الثقافة الفردية للتعاطي مع الادخار والاستثمار.

وقد كانت نسب النمو في هذه القروض الاستهلاكية على وجه التحديد - وفقاً للدراسة- من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٦ قد بلغت أكثر من ٨٦ في المائة متوسط النمو السنوي. وقد كانت هناك أسباب كثيرة لهذا النمو الكبير وعلى رأسها سوق الأسهم وأسعار العمولات المتدنية نتيجة التراجع في أسعار الفائدة الأمريكية والتي وصلت إلى مستويات لم نشاهدها منذ أكثر من ٤٠ سنة في السوق الأمريكية عندما وصلت إلى نحو ١ في المائة فقط بهدف الخروج من حالة الكساد التي كان يعيشها الاقتصاد الأمريكي، وبحكم الترابط بين الريال والدولار. كذلك وبسبب عدم وجود محفزات لتوجه القطاع المصرفي للقروض ذات القيمة

المضافة للاقتصاد وأهمها آليات حفظ الحقوق مثل الرهن العقاري حيث لا توجد هيئة أو شركة أو مكتب تسجيل الرهونات (Mortgage Register)، وكذلك ضعف آليات حفظ الحقوق من قبل النظام القضائي، وعلى العكس من ذلك في حالة القروض الاستهلاكية بضمان الراتب والتي حققت نمو كما قلنا فاق التوقعات وفي غفلة من الجميع وجدنا أن معظم المواطنين مقترضين بطريقة أو بأخرى وإن تعددت أنواع الاقتراض الاستهلاكي تحت العديد من المسميات. ولكن الحقيقة أن كل تلك القروض مشاهدة ومسجلة وقد قامت المؤسسة في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ٢٠٠٥م بإصدار تعميم للحد من التوسع في القروض الاستهلاكية وبشكل استباقي.

وبالتالي يمكن القول إن هناك نقصاً في مكونات بيئة إقراض سليمة تساعد على أن توجه جهات التمويل حسب الخطط للقروض المنتجة وليست القروض الاستهلاكية. قاعدة البيانات موجودة ولكنها لم تكتمل حتى تستطيع أن تعكس الصورة الكاملة. فيما يعتبر غياب نظام الرهن العقاري وآليات تسجيله ونقله وكذلك ضعف النظام القضائي المتخصص أحد أهم المعوقات أمام جهات التمويل سواء كانت حكومية (حجم التمويل من قبل الصناديق الحكومية لقطاع الأعمال يمثل فقط ٥ في المائة من إجمالي الأموال المرصودة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المهنية) أو خاصة. وبالتالي كان التوجه للتمويل الاستهلاكي بضمان الراتب.

مصادر القروض في المملكة

مصادر الإقراض الموجودة في المملكة متعددة، وأصبحت أكثر تعدداً مع مرور الوقت وتشعب القنوات الاقتصادية، والتي بدأت ترى فرصاً استثمارية واعدة في الاقتصاد السعودي. ولكن قضية التمويل تعتبر حساسة بالنسبة للاقتصاد بحيث يجب ربط الموضوع بأدوات إشراف ورقابة صارمة ليس بهدف السماح والمنع ولكن بهدف الإدارة السليمة لدفة الاقتصاد الذي يشكل أداة من أدوات السياسة النقدية والمالية. وأهم مصادر التمويل المتوافرة في المملكة هي:

١. القطاع المصرفي الأجنبي

وهناك عشرة بنوك أجنبية تم الترخيص لها بفتح فروع في المملكة منها أربعة بدأت عملياتها في المملكة منذ أكثر من عام. وسوف تشكل تلك المصارف الجديدة -وفقاً للدراسة- تحدياً حقيقياً وبالتالي فإن المنافسة على إغراء العملاء الأفراد للحصول على تمويل جديد سوف تكون أكبر. كما أن العديد من البنوك الأجنبية والتي تتخذ من دول الخليج المجاورة مقراً لها، لديها وسائلها في الولوج إلى السوق السعودية حتى فيما يخص الأفراد، وهي في زيادة مستمرة.

٢. قطاع التأجير المنتهي بالتملك

استعرضت الدراسة قطاع التأجير المنتهي بالتملك موضحة أن هذا القطاع ينمو بشكل كبير، كما أنه قطاع مستقل تمثله عدد قليل من الشركات - أكثر من عشر - في حين بدأت العديد من الجهات التجارية في تقديم هذه الخدمة بشكل كبير كنوع من التشجيع على زيادة أكبر في مبيعاتها، وبالأخص قطاع السيارات، إضافة إلى اعتبار ذلك جزءاً من أعمال عدد من الشركات خارج هذا القطاع.

٣. قطاع التسييط

وبحسب الدراسة فإن قطاع التسييط يمثله حالياً نحو ٦٠ شركة على مستوى الرياض فقط وفقاً لمصادر وزارة التجارة، عدا المناطق الأخرى، هو قطاع يمثل تحدياً حقيقياً للاقتصاد السعودي حيث لا يخضع لأي معايير أو إشراف ورقابة. وفي نفس الوقت ينمو بشكل مطرد نتيجة عدم خضوعه لأي ضوابط.

وافترضت الدراسة وجود نحو ١٠٠ شركة تسييط في الرياض وحدها خلال الفترة المقبلة (قبل نهاية العام)، إلى جانب وجود نفس العدد في جدة والدمام دون حساب باقي مناطق المملكة وهي واسعة ومتعددة. فهذا يعني وجود نحو ٣٠٠ شركة تسييط داخل المملكة بأحجام أعمال مختلفة.

وطالبت الدراسة بإيجاد حل وبشكل عاجل لوضع شركات التقسيط التي تنمو بشكل كبير خارج أي تنظيم أو رقابة، معتبرة أن التمويل يحتاج دائماً إلى إشراف ورقابة للتوجيه بما يتلاءم مع السياسات العامة لأن تركة يعني تبعات معنية ونتائج على الاقتصاد الكلي وعلى الاقتصاد الجزئي-الاستثمار والادخار، وعلى المجتمع الذي هو بحاجة إلى أن يكون محميا من قبل الدولة حفظاً للحقوق وتحقيق للعدالة وهنا ندخل في قضية خلق النقود التي تسببها عمليات الإقراض (١٠١ اقتصاد).

وبحسب المعلومات المتوافرة عن الشركات الأعضاء في الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) فإن متوسط عدد عملاء شركة واحدة فقط قد يزيد على ٣٥ ألف عميل. وبافتراض أن متوسط عدد عملاء كل شركة هو في حدود ١٥ ألف عميل من الشركات المرخصة وهي ٦٠ شركة، فإن ذلك يعني أن لدينا ٩٠٠ ألف عميل يتعاملون مع تلك الشركات في الرياض فقط. وبافتراض أيضاً أن متوسط القروض الممنوحة من قبل تلك الشركات وبحكم أن معظمها لا يمنح نقداً ولكن تباع سيارات أو معدات (بهدف التوافق مع الشريعة)، وبحكم أن متوسط أسعار السيارات لا يقل عن ٨٠ ألف ريال للسيارة الواحدة مع العمولات والرسوم الإدارية من قبل شركة التقسيط. فإن النتيجة هي أن ٩٠٠ ألف عميل في الرياض فقط عليهم ديون لتلك الشركات بما يصل إلى نحو ٧٢ مليار ريال. علماً أن هناك حالات واقعية كان سعر السيارة النقدي لا يتجاوز ٧٠ ألف ريال سددت على أقساط تجاوز مجموعها ١٤٧ ألف ريال وبما يتجاوز الضعف!!

٤. قطاع التمويل العقاري

أشارت الدراسة إلى وجود عدد من شركات التمويل العقاري كلها تحت التأسيس كشركات تمويل برؤوس أموال تفوق المليار لكل واحدة، وهناك عدد من رجال الأعمال يعملون على تأسيس شركات مشابهة، ولكنها لا تخضع لأي إشراف رقابة إلا على تلك الشركات التي تمتلكها بنوك أو تشارك في ملكيتها بنوك.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل أمر ضروري ولا يعتبر أمراً سلبياً، في حال كانت البيئة المحيطة كاملة التشريعات والركائز التي تساعد على تعظيم الفوائد والحد من السلبيات. مشيرة إلى أننا أمام تحد حقيقي في إكمال البيئة التنظيمية اللازمة للتعاطي مع التمويل بحرفية كاملة تساعد على الحماية وعلى حفظ الحقوق وعلى تطوير أدوات إدارة المخاطر الائتمانية والتمويلية بشكل علمي ومنهجي.

ومن أهم مكونات تلك البيئة وجود قاعدة معلومات متكاملة وموحدة Credit Bureau تستطيع إعطاء صورة كاملة في الوقت المناسب عن حجم الالتزامات على الأفراد والشركات وتكون حلقة الوصل بين الجهات التمويلية والعملاء وكذلك مع القطاع الحكومي الذي يمثل الرقابة والإشراف ورسم السياسات المالية والتقديية. كذلك ضرورة وجود مكتب أو شركة أو هيئة لتسجيل الرهونات المنقولة وغير المنقولة Mortgage Register. من حيث

آلية التسجيل مثل الآلات والمعدات وغيرها من المنقولات للمساعدة على إعطاء الجهات التمويلية القدرة على التمويل للقروض المهنية كقروض للأطباء والمهندسين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME's). وهي آلية معمول بها في معظم الدول المتقدمة. ويمكن للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية القيام بهذا الدور نظرا لوجود البنية التحتية اللازمة وقدرتها الفنية على الربط مع الجهات الممولة واستخدام التقنيات الحديثة في تسجيل الرهن ونقله وتحديثه بشكل تقني بحت. وكذلك يساعدها على القيام بهذا الدور كون ملكيتها من قبل القطاع المصرفي بالتساوي.

ومن ضمن ما تهدف إليه الدراسة بحسب الباحث تسليط الضوء على موضوع لا يقل أهمية عن معظم المخاطر التي تحيط باقتصادنا الوطني من تضخم وارتفاع أسعار، وهي قضية الائتمان خارج نطاق الإشراف والرقابة بالإضافة إلى الائتمان الممنوح من المصارف والتوجهات المستقبلية لهذا القطاع حيث أصبح الائتمان بقدر ما يشكل عامل دعم للاقتصاد قد يكون عامل عدم استقرار إذا لم يكن محكوماً بأليات وضوابط تساعد على إدارته بشكل اقتصادي ومهني.

المصدر: صحيفة الاقتصادية http://www.aleqt.com/2007/09/22/article_109289.html



أسباب المشكلة



أسباب المشكلة

المجتمع الاستهلاكي

النزعة الاستهلاكية (consumerism) ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، ويعبر عنها بالترف والإسراف والتبذير. وقد كانت موجودة في المجتمع الجاهلي حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما أشار إليه قوله تعالى حكاية عن بعض رموز الجاهلية: «يقول أهلكتُ ما لآلئاً لبدأ»، فهو يتفاخر بأنه أهلك المال في أنواع المتع والمظاهر الاجتماعية، وهذا هو الاستهلاك التفاخري (conspicuous consumption) المبدد للثروة. وقد شدد القرآن في استنكار هذه الظاهرة والتحذير من هذا السلوك في آيات متعددة. ويلاحظ أن معظم هذه الآيات نزلت في العهد المكي، مما يدل على أن علاج هذه المشكلة من القضايا الكلية والأساسية في الاقتصاد الإسلامي، وليس من التفاصيل الجزئية التي تقبل التأجيل إلى العهد المدني.

تبيد الثروة

أبرز مشكلات الإنفاق التفاخري هو تبيد الثروة وضياع المال ومن ثم تدمير الاقتصاد والمجتمع. وذلك أن المقصود من هذا الإنفاق هو إبراز المنزلة والتفوق الاجتماعي على الآخرين، فإذا أنفق الآخرون أيضاً رجع الوضع النسبي إلى ما كان عليه، لكن بعد خسارة الإنفاق الذي لم يحقق الهدف منه. فالإنفاق التفاخري والمظهري لعبة خاسرة لأن الإنفاق ليس مقصوده إشباع الحاجات الأساسية، وإنما التفوق النسبي، فإذا أنفق الجميع، بقي الوضع النسبي كما هو، لكن مع انخفاض مستوى الثروة وارتفاع المديونية. ويدرك الاقتصاديون الأضرار الكبيرة لهذا السلوك الاجتماعي، ومع التحذيرات المتكررة لكن تظل النزعة الاستهلاكية غالبية. فما أهم الأسباب وراء هذه الظاهرة؟

البحث عن السعادة

منشأ النزعة الاستهلاكية يبدأ من البحث عن السعادة. فالجديد له لذة، وهذه اللذة قد توهم المرء أنها هي السعادة التي ينشدها ويطلبها. ولكن لذة الجديد تتضاءل وتضمحل مع الوقت، فيجد المرء نفسه يبحث مرة أخرى عن السعادة، فيتجه إلى الشراء ثانية، وهكذا. وكلما ازدادت النزعة الاستهلاكية، اشتدت الحاجة للبحث عن السعادة، فيصبح حال المرء كمن يشرب من البحر: لا يزيده الشرب إلا ظمأً.

لكن السعادة الحقيقية ليست في الاستهلاك المادي، بل في الإيمان وعمل الخير والبر والإحسان إلى الخلق. فالإيمان يورث من الطمأنينة والرضا ما يغني المرء عن لذة الاستهلاك. وهذا ما يدل عليه ما ورد في الحديث من أن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً فأسلم، فكان يأكل قليلاً، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إن المؤمن يأكل في معي واحد، وإن الكافر يأكل في سبعة أمعاء» متفق عليه. فكلما كان الإنسان أقل إيماناً وأقل شعوراً بالرضا، كلما كان ميله للاستهلاك أكبر بسبب حاجته للسعادة والرضا. ولهذا تبرز ظاهرة الترف والنزعة الاستهلاكية مع ضعف الإيمان وضعف القيم الأخلاقية، وهو ما يلاحظ اليوم بأوضح صورة.

الأفق الزمني

وبالإضافة لعنصر الرضا فإن الإيمان له أثر بالغ في نظرة الإنسان للمستقبل. فالإيمان باليوم الآخر يجعل الإنسان أبعد نظراً وأقل استعجالاً على الملذات الحاضرة. وفي المقابل فإن قصر النظرة للمستقبل وارتفاع معدل التلهف الزمني يعزز النزعة الاستهلاكية. ويشكو الاقتصاديون اليوم من ارتفاع معدل التلهف الزمني وقصر النظرة المستقبلية بما يغلب القرارات الآنية ويضر بالقرارات الجوهرية بعيدة المدى. وهذه المشكلة تضر كثيراً في مجالات الاستثمار، حيث يصبح هم المرء هو الحصول على الربح السريع في أقصر وقت لكي يلبي الطلب الاستهلاكي الحاضر. وهذا من أهم أسباب نشوء الفقاعات المالية في أسواق الأسهم وغيرها من الأسواق المالية. وقد برز للعيان مؤخراً حجم الآثار الفادحة التي يمكن أن يخلفها هذا النوع من التفكير. فالاستعجال والتلهف على الحاضر على حساب المستقبل يغذي الاستهلاك المفرط من جهة، كما يضر بالاستثمار من جهة أخرى.

التقدم الصناعي

في الماضي كانت الأسرة تستهلك في الغالب ما تنتجه بنفسها، من الحبوب والألبان والألبسة وغيرها من احتياجاتها. وما فاض عنها من إنتاجها يمكن لها أن تبيعه لتعزز وضعها الاقتصادي. مع التقدم الصناعي وتطور خطوط الإنتاج وتحقق اقتصاديات الحجم (economies of scale)، أصبح إنتاج هذه السلع محلياً غير مجد، فالمصانع توفرها بتكلفة أقل وجودة أفضل. وبذلك بدأ التحول، قبل نحو ١٠٠ عام، نحو النمط الاستهلاكي. فالأسرة اليوم أصبحت مستهلكة لما تنتجه المصانع الكبيرة، ولم تعد كما كانت في الماضي تستهلك ما تنتجه بنفسها في أكثر احتياجاتها.

وهذا التطور يفترض أن يكون مفيداً من حيث تلبية كثير من الاحتياجات الأساسية وتوفير العناء والمكابدة التي كانت الأسرة تتحملها في الماضي، ومن ثم يرفع مستوى الإنتاجية في المجالات الأخرى. لكن ما حصل بعد ذلك هو أن هذا الاتجاه نحو الاستهلاك صار يتزايد وينمو على حساب الإنتاجية. وأحد الأسباب وراء ذلك غلبة الجشع المادي وطلب الربح لدى الشركات المنتجة. فصارت تسخر قدراتها لتغذية النزعة الاستهلاكية لتحقق المزيد من المبيعات ومن ثم المزيد من الأرباح. وأصبح السلاح الأمضى أثراً في هذا الاتجاه هو الدعاية والإعلان، التي نجحت في إقناع الجمهور بحاجته للسلع والخدمات التي تنتجها هذه الشركات، حتى لو لم تكن الحاجة قائمة فعلاً.

وقد كتب الاقتصادي المعروف جون كينيث جالبريث (John Kenneth Galbraith) كتابه: مجتمع الوفرة (Affluent Society) في منتصف القرن الماضي منتقداً ظاهرة الاندفاع نحو إنتاج السلع الاستهلاكية على حساب الخدمات العامة، وظاهرة تشجيع الاستهلاك المصطنع لدعم الإنتاج ومن ثم الربحية. ولكن بقيت هذه الظاهرة واستمر الكتاب في انتقاد هذه الظاهرة والتحذير منها. لكن في غياب القيم والمبادئ التي تضبط السلوك فسيكون من الصعب تحجيم المشكلة والسيطرة عليها.

وقد انتقلت هذه الظاهرة للأسف إلى البلاد الإسلامية، خاصة دول الخليج، وبدأت الأعراض نفسها التي وجدت في الغرب تظهر في مجتمعاتنا. وما لم يتم تدارك الأمر فستكون النتائج غير مشجعة على الإطلاق.

التمويل

لم تقتصر محاولات التأثير على سلوك المستهلك على الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية، بل تعدته إلى مؤسسات التمويل والمصارف التي ما فتئت تغري الجمهور بالاقتراض أو الاستدانة لتلبية الاحتياجات الكمالية أو المفتعلة. ويكفي متابعة الإعلانات ليذكر المرء حجم التأثير الذي تمارسه البنوك والمؤسسات المالية على تشجيع العملاء على الاستدانة لتمويل الاستهلاك غير المبرر في أكثر الأحيان. النتيجة: الغرق في الديون لسنوات طويلة إلى الأمام.

وحسب إحصائيات مؤسسة النقد فقد ارتفعت القروض الاستهلاكية في المملكة من ٧٣ مليار في ٢٠٠٢م إلى ١١٥ مليار في ٢٠٠٤م، ثم إلى ١٨٠ مليار في ٢٠٠٥م، وبسبب تدخل مؤسسة النقد أواخر ٢٠٠٥ بقي حجم المديونية في ٢٠٠٦م كما هو تقريباً عند ١٨٠ مليار ريال، وارتفع قليلاً في ٢٠٠٧م إلى ١٨٢,٦ مليار (انظر الجدول).

* القروض الاستهلاكية *

السنة	(مليار ريال)
٢٠٠٠	٢٤,٧٦
٢٠٠١	٢٨,٤٥
٢٠٠٢	٥٢,٨٧
٢٠٠٣	٧٣,٣٠
٢٠٠٤	١١٥,٣١
٢٠٠٥	١٨٠,٨٦
٢٠٠٦	١٨٠,٧١
٢٠٠٧	١٨٢,٦

* المصدر: مؤسسة النقد www.sama.gov.sa

وزاد الطين بله شيوع الحيل الربوية التي تؤدي وظيفة القرض الربوي نفسها وتوهم المستهلك بسلامة مسلكه، مع كونها تفرغ التمويل الإسلامي من أهم خصائصه، وهو كبح جماح المديونية وربطها بالقيمة المضافة المولدة للثروة. فهناك أدوات للتمويل النقدي، وإذا كنت مديناً، فيمكنك تجديد الدين والحصول على المزيد من التمويل من خلال زيادة حجم المديونية وإطالة مدتها، وهو عين ربا الجاهلية: أنظرنني أزدك.

ولم يقتصر التحايل على الربا بل امتد ليشمل الميسر، فصارت المتاجر تعلن عن جوائز سحب تصل قيمتها عشرات بل مئات أضعاف قيمة الشراء، فيصبح المقصود من الشراء ليس السلع والخدمات بل الوهم الكاذب في الحصول على الجائزة. فهو في الحقيقة ميسر مغلف بستار الشراء والبيع المشروع، كما أن الحيل الربوية ربا مغلف بستار البيع والشراء المشروع.

وهكذا تضافرت القطاعات المختلفة وتكاثرت على المستهلك المسكين لتغرقه في الديون ووهم الكسب السريع ولتحطم قدرته الإنتاجية، وقد وجدت لديه للأسف من الاستجابة ما يشجعها على المضي قدماً في هذه الدوامة الاستهلاكية.

المخرج

١. إن المخرج من هذه الدوامة يجب أن يبدأ من مركز التحكم في السلوك البشري، وهو قلب الإنسان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب». فمنبع المشكلة كما سبق هو البحث عن السعادة من خلال لذة الاستهلاك. لكن هذه اللذة لا يمكن أن تلبى شوق الإنسان الدفين نحو السعادة والرضا، بل لا يحققها سوى الإيمان والبر والعمل الصالح.

ومن الممكن أن يوجه الإنسان همته ووقته نحو الأعمال المفيدة غير المكلفة، وما أكثرها. فالقراءة والكتابة والرياضة وسائر الهوايات والأعمال النافعة المفيدة يمكن أن تحقق قدراً مقبولاً من الرضا والسعادة دون الوقوع في حمى الاستهلاك وتبديد الأموال واستنزاف الثروة. وقد قيل: إن المشغول لا يُنفق، فمن أشغل وقته وذهنه بما هو مفيد انصرف عن الإنفاق والاستهلاك غير المفيد.

٢. تنمية قيم الإنتاج والمسؤولية. فالتطور الصناعي الذي سبقت الإشارة إليه حقق الكثير من المنافع للمجتمعات المعاصرة، لكنه في الوقت نفسه كرس روح السلبية والاعتماد على الآخرين، وصار الإنسان أشبه ما يكون عالة على أصحاب العمل بعد أن كان هو سيد نفسه فيما مضى وهو المسئول عن تحصيل دخله وثروته. وتغيير هذا النمط الاجتماعي

يتطلب إحياء قيم الاعتماد على النفس وبناء المشاريع الصغيرة وحسن التخطيط والادخار للمستقبل. ومع التقدم التقني الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات، أصبح من السهل على الشخص أن يدير أعماله من منزله وينجح في بناء عمل مدر للدخل بدرجة مقبولة دون تكاليف كبيرة. كل ما يتطلبه الأمر هو الهمة العالية والاعتماد على النفس، مع القدر الضروري من الثقافة المالية والاقتصادية، التي تكاد تكون مغيبة بالكامل للأسف عن مناهجنا العامة.

٣. الوقوف بحزم أمام مظاهر الإنفاق والاستهلاك التفاخري القاتل والمدمر للاقتصاد الوطني. وهذا يتطلب تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية في وضع القيود الأخلاقية والتنظيمية أمام الإسراف والمباهاة المذمومة. وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن طعام المتباريين. والمتباريان هما اللذان يتنافسان في مظاهر الكرم والإنفاق، فيدعو كل منهما لوليمة أو مناسبة ينفق عليها أكثر من صاحبه. فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن حضور طعام الاثنتين معاً سداً للباب من أصله. فالواجب على المسؤولين والعلماء والأعيان ورجال المال والأعمال التعاون والتأزر في مكافحة هذه الظاهرة. وسبقت الإشارة إلى تدخل مؤسسة النقد في تقييد حجم القروض الشخصية ومدتها ونسبتها من الراتب، ولولا هذا التدخل لاستمر طوفان الديون في إغراق الأفراد دون رادع.

ولذلك يجب على الشركات التجارية والمصارف استشعار مسؤوليتها الاجتماعية في ترشيد الاستهلاك والإنفاق وتوجيه رؤوس الأموال ومصادر التمويل بدرجة أكبر نحو المشاريع الإنتاجية المولدة للقيمة، وتقليص توجيهها نحو المجالات الاستهلاكية قصيرة الأجل.

٤. إحياء النشاط غير الربحي وعلى رأسه فريضة الزكاة، الركن الثالث من أركان الإسلام. فالزكاة والقروض المجانية بسبب طبيعتها غير الربحية تُوجه الإنفاق نحو الاحتياجات الأساسية وليس الكمالية أو الترفيية. فكلما كان هذا القطاع أكثر نضجاً كلما قل التوجه نحو الاستهلاك التفاخري والبيذخ الاجتماعي. ولبالغ الأسف فإن هذا القطاع خصوصاً يعاني لدينا من تخلف مريع مقارنة مع القطاع الربحي، وهذا نقيض ما جاءت به النصوص الشرعية وأكدت عليه فيما لا يحصى من المناسبات من وجوب التعاون والتراحم والبر والإحسان.

٥. ترشيد التمويل الإسلامي بما يحقق مقاصد الشريعة الغراء، والبعد عن الفتاوى الشكلية التي تجعل صورة العقد هي الأساس في الفتوى وتهمل وتعرض عن الحقائق والمعاني والمآلات. ويكفي أن ننظر في الأرقام السابقة لنعلم حجم المديونية الهائلة التي وقع فيها الأفراد، ونسبة كبيرة منها، تتجاوز ٥٠ في المائة في السنوات الأخيرة، تصنف ضمن التمويل الإسلامي. ومع ذلك فالنتيجة هي نفسها، بل إن إسلامية الصيغة شجعت الكثير من الأفراد على الاستدانة بعد أن كانوا يمتنعون عن ذلك خشية الوقوع في الربا. كما يكفي

أن نعلم أن نسبة كبيرة من تمويل المجازفات في سوق الأسهم التي ضخمت الفقاعة ومهدت للكارثة تمت من خلال أدوات تصطبغ بالصبغة الإسلامية. ولو كانت الفتاوى تنظر للمأل، كما هو هدي النبي صلى الله عليه وسلم كما سبقت الإشارة إليه، لما كانت تسمح أصلاً بمثل هذه الديون الضارة التي لم تجلب للاقتصاد سوى الدمار المادي والمعنوي.

والبعض يظن أن كل بيع فهو مشروع لعموم قوله تعالى: «وأحل الله البيع وحرم الربا». وهذا خطأ فادح، لأن البيع هنا يفسره قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أطيب الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور». فالبيع المشروع هو البيع المبرور، وهو المفيد النافع. فيخرج بذلك كل ما كان ضاراً لأحد الطرفين (فضلاً عما يضر بهما)، كما هو الحال في الإسراف والتبذير الذي يضر المشتري لمصلحة البائع، فهو وإن حصل بعقود مشروعة في الظاهر، لكنها لما كانت غير مفيدة بل ضارة بالمبذر المسرف، كان حكمها التحريم بالنص والإجماع. وهكذا الحيل الربوية التي لا تحقق أي قيمة مضافة أو منفعة للمدين المحتال، بل هي مجرد وسيلة للحصول على النقد الحاضر مقابل أكثر منه في الذمة. فلا يمكن لعاقل أن يقول إن هذه البيوع تدخل في البيع المبرور المبارك الذي امتدحه النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه. وهكذا القول في الحيل على الميسر من خلال الجوائز التي تغري بالشراء والإنفاق لا لشيء إلا لمجرد وهم الحصول على الجائزة كما سبق.

فالاقتصاد الإسلامي لا يتحقق إلا بالأخذ بالشريعة المطهرة كلها، نصها وروحها، أحكامها ومقاصدها. وبدون ذلك فليس هناك أي معنى للقيود الشكلية الفارغة من المضمون، فهي لا تزيد المسلمين إلا زهداً في الشريعة، ولا تزيد غير المسلمين إلا احتقاراً للصورة المشوهة للاقتصاد الإسلامي، كما صرح بذلك الإمام ابن القيم قبل أكثر من ٧٠٠ سنة، وكما يصرح به أهل الاختصاص اليوم.

المصدر: * مقال للدكتور سامي بن إبراهيم السويلم - الموقع الرسمي

<http://www.suwailem.net/bohooth>



الحلول



الحلول

ست وسائل لمعالجة الدين الشخصي*

بلغت ديون السعوديين الشخصية ١٨٤ مليار ريال سعودي تقريباً، ٩٠ في المائة منها ذهبت كقروض استهلاكية، و ١٠ في المائة منها ذهبت كقروض استثمارية مثل: شراء أصول عقارية لها ريع جارٍ أو أرباح رأسمالية عند بيعها، فيما آخرون لم يقترضوا ولكن ارتكبوا خطأ فادحاً باستثمار مدخراتهم الشخصية المخصصة لاستهلاك الضروري كالزواج أو استثماري لشراء منزل في سوق الأسهم، التي تعد أعلى أنماط الاستثمار مخاطرة، وحدثت الكارثة المفاجئة لهذه السوق الضحلة غير المنظمة في حينها، وما زاد الطين بلة أنه حينما أراد كل هؤلاء استعادة عافيتهم والبحث عن مصادر بديلة لسداد ديونهم أو تحسين أوضاعهم؛ عاجلتهم الأزمة المالية العالمية أو آثارها غير المباشرة.

المال يذهب ويعود والضربة التي لا تقضي عليك ستقويك لا محالة، إنما حزني وبثي على أولئك الذين ضربوا في روحهم المعنوية، ما انعكس على أسرهم وأقاربهم، وخسرانهم الرغبة والإرادة اللازمتين لبناء المستقبل فأصيبوا أولاً بنكران الكارثة ثم ذهبوا كي يفاوضوا ثم قبلوا واكتأبوا، فأصبح الدين وحشاً يطارد هؤلاء أينما ذهبوا والنصائح التي سوف أتلوها عليك، نصائح مجربة وقد حققت نجاحاً باهراً مع عديد من الأصدقاء الذين أخذوا بها. وقبل أن تشرع في قراءتها ثم تطبيقها آمل منك أن تتعرف على عوامل النجاح التي سيؤثر التزامك بها طردياً في فاعلية النتائج المتوخاة.. ومنها:

١. الإرادة الجازمة:

عليك أن تكون صادقاً مع نفسك في التأكد من العزم على القضاء على هذا الوحش، وأن تخوض معركة غير متردد مستشعراً ألم ذل الدين وقهر الرجال ولذة الانتصار على الهوى «النفسي»، ما جعل لديك الدراية والمهارة اللازمتين للنجاح وتحقيق الثروة والسعادة في الحياة.

٢. المشاركة الأسرية:

صاح أهلك بوضعك المالي ودع العنتريات والمظاهر الخداعة فالزوجة التي لا تقدر، لا تستحق أن تضحي من أجلها نحو مستقبل أفضل، كما أن أولادك سيستشعرون مسؤوليتهم، ما يكسبهم مهارات تساعد في مستقبل حياتهم. إن الشراكة ستجعل البيت فريق عمل، يتكافل ويتكاتف للقضاء على الوحش وسيضمن القائد «رب البيت» أن ظهره محمي وحنون، ومستعد للإجراءات التقشفية وشد الحزام، ما يساعده على الصمود وسيجني الجميع ثمار الشراكة.

٣. الفترة الزمنية:

تراوح عادة خطة سداد الديون بين (٤) إلى (٦) سنوات، والإنسان بفطرته عجول، قال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ (١١) الإسراء، فما بالك إذا كانت الحياة نمطها سريع، وقد عشنا في بيئة «ثقافة الطفرة» فأصبح كل ما هو بطيء لا ينفع، مع أن كل بطيء أكيد، خذ وقتك الكافي وابتعد عن الحلول السريعة.

٤. لا.. بوضوح:

لا تخضع للابتزاز العاطفي أو الخجل أو الحياء ودع عنك المجاملة الساذجة التي ستحطم رأسك، وعندها لن تبقي لأسرتك أو من ابتزك أو من ساعدته أي مجال.. عبّر عن رأيك بوضوح واعتذر فأنت في مرحلة طوارئ، وهذه المرحلة لها أحكام، فمن قدرّ فله الشكر ومن غضب فهي فرصة أن تتخلص منه غير مأسوف عليه، فالفتن هي الفرصة الوحيدة كي تمتحن مشاعر الناس، ومن المفيد أن يسقط المدعي كي لا يبقى لك إلا الإخلاص.

٥. الصبر:

إن أول ستة أشهر في تطبيق خطة التخلص من الدين هي الأهم، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» رواه البخاري ومسلم، حينئذ تكون خلقت عادات جديدة بعدما جعلت من السلوك الاقتصادي الجديد ممارسة يومية. وقال الله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (٣٥) فصلت، وورد في المثل: أن الظفر مع الصبر.

إن الصبر على تطبيق نظام القضاء على الدين الشخصي هو تطبيق برنامج قاس للرجيم «تخسيس الوزن» بناء على نصائح الأطباء الذين وجدوا أن سمنته أدت به إلى أمراض تهدر حياته ومنها ارتفاع الكوليسترول، ما قد يعرضه لجلطة وارتفاع ضغط الدم والسكري، ناهيك عن آلام المفاصل واضطراب النوم، إنك لا تملك خيارات عندها فإما أن تصبر فتظفر بحياتك ومظهرك الخارجي الجذاب واللائق أو أن تضحي بكل ذلك وتقود نفسك إلى الهلاك.

٦. افتراض وقوع الأسوأ:

وجدت أن أكثر من يقع في شرك الدين لديه خطأ كبير في الحسابات، فدايماً دائماً متفائل ويفترض وقوع الأحسن ولذا ينفق اليوم بناء على هذه التوقعات «الإيرادات» التي ستتحقق في المستقبل، والصحيح أن ما ينفقه «يستهلكه» ينبغي أن يكون بناءً على ما هو متحقق فعلاً «داخل الحساب»، لذا عليك أن تخطط لأفضل سيناريو واعمل لأسوأ سيناريو. بعد أن تلتزم بعوامل النجاح فاذهب حينها لتطبيق النصائح وبذل الأسباب ومنها:

أ. الأسباب الشرعية:

- الدعاء قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ (٦٢) النمل، وقد ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه دخل ذات يوم المسجد فإذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو أمامة، فقال يا أبا أمامة ما لي أراك جالساً في المسجد في غير وقت الصلاة، قال هموم لزممتي وديون يا رسول الله، قال أفلا أعلمك كلاماً إذا أنت قلته أذهب الله عز وجل همك وقضى عنك دينك، قال قلت بلى يا رسول الله، قال: «قل إذا أصبحت وإذا أمسيت اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال»، قال ففعلت ذلك فأذهب الله عز وجل همي وقضى عني ديني. سنن أبي داود.

- **الابتعاد عن المعاصي لا سيما الكبائر منها، وأعلم أن لا أحد يسلم من المعصية، ولكن** حسبك التقليل منها قدر ما تستطيع فإنها مجلبة للشؤم والفقر ومسحقة للرزق، ومن أبرزها الربا، القائل تعالى فيه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٢٧٥) البقرة، وتحت ضغط الحاجة فقد يلجأ أحدنا إلى الغش، والنبى (صلى الله عليه وسلم) يقول: «من غشنا فليس منا» صحيح البخاري.
- **قيام الليل:** فقد ورد في الأثر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: «إن الله يتنزل في الثلث الأخير من الليل فيقول جل وعلا هل من سائل فأعطيه» رواه البخاري، ومن أصيب بالدين فليحرص على قيام الليل ولو ليلة واحدة.
- **حسن الظن بالله:** فقد ورد في الأثر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) عن ربه جل وعلا في الحديث القدسي: «أنا عند ظن عبدي بي وليظن عبدي ما شاء» صحيح الجامع، إن حسن الظن بالله يستدعى التفاؤل والأمل والتفكير إيجابياً في مستقبل جيد ورزق وفير، وما ذلك على الله ببعيد، فهو سبحانه الرزاق ذو القوة المتين، وكمن محتاج انتقلت حاله من الفقر إلى الغنى.. أليس الله بكاف عبده.

ب. أسباب خفض التكاليف «الإنفاق»:

- تخلص أو قلل العمالة المنزلية (السائق.. الشغالة.. المزارع.. إلخ) أو ادمج بعض وظائفهم وتحمل أنت وزوجتك أعباء ذلك.
- تخفف من الالتزامات الاجتماعية بإجابة الدعوات أو توجيه الدعوات للآخرين أو تقديم الهدايا، فأنت معذور.
- الجأ إلى صيانة المنزل أو السيارة أو المعدات، بدلاً من رمي القديم وشراء الجديد.
- أوقف سفراتك للخارج سواءً كانت شخصية أو عائلية في الصيف، فهذا ليس وقت الترفيه وإنما وقت المثابرة والحزم مع الذات.
- استخدم المرافق الحكومية من مستشفيات ومدارس مجانية ولا ينازعك التنافس مع الآخرين «الاستهلاك التفاخري».
- اقتنِ معدات تحضير الوجبات السريعة النظيفة وتغليظها في المنزل للأولاد بدلاً من الوجبات غير الصحية المشبعة بالدهون وقليلة الفائدة الغذائية.
- قلل استخدامك للجوال وتخلص من الأرقام الزائدة، وقد رأيت بعضهم يحمل جوالين وليس في جيبه مصروف الغد، كما راقب استهلاك الكهرباء وخاصة المكيفات والسخانات والإضاءة الخارجية واجعل ذلك مهمة الأسرة جميعاً.

- تبضع من السوق المركزية، فأسعار بعض السلع بالضعف عن الأسواق التجارية الكبرى في الأحياء الميسورة.
- قَطَّع بطاقات الائتمان التي توهمك أنك غني في أول الشهر وتصدّمك بالفقر آخر الشهر، هذا إذا سلمت من الفائدة الجزائية نظير التأخير.
- أوقف المشتريات عموماً ومشتريات الملابس خصوصاً، فغالباً ما يكون لديك وأسرتك مخزون يكفي لثلاث سنوات على الأقل، لا سيما أنك خفضت التزاماتك الاجتماعية.
- ألغ عقود الصيانة والاشتراك في الفضائيات أو خطوط (DSL) فائقة السرعة أو الأندية الرياضية الخاصة وبدلها بأقل تكلفة أو المجانية، وإن كانت أقل متعة.
- لا.. لزوجة ثانية أو ثالثة، فبعضهم عندما يقع في مأزق الدين يصاب بالاكئاب ولا شك، فيهرب إلى الزواج وإنشاء مؤسسة جديدة يفرح بها لمدة شهر ثم يعاني وتعاني الأخرى قلة ذات اليد، فيتورط أكثر وأكثر، وعليه إما أن يزيد دخله بقوة أو الاعتراف بأنها كانت نزوة في غير محلها ويعود إلى بيته القديم، مع كفالة حقوق الثانية إذا طلقها.

ج. أسباب زيادة الإيرادات «تحسين الدخل»:

- كَمّل واستكمل سيرتك الذاتية المهنية وابحث عن عمل جديد من خلال المكاتب المتخصصة أو سؤال الأقراب والأصدقاء أو الاتصال المباشر مع أقسام الموارد البشرية أو عبر الشبكة العنكبوتية «الإنترنت».
- تعلّم مهارات جديدة في تخصصك تجعلك ذا قيمة مضافة على أقرانك.
- احصل على تعليم عال كدبلوم عال أو ماجستير ما يمكنك أن تكون خبيراً متخصصاً.
- اسعَ للحصول على دوام إضافي واعرّض على مديرك خدماتك سيما في أوقات ضغط العمل والأزمات.
- فكر في الإنتاج المنزلي بالتعاون مع أسرتك، وقد وجدت أن بعض الأسر تسهم مساهمة خلاقة في الحرف اليدوية، وقد حققت نجاحات لا بأس بها بالتعاون مع المؤسسات الأهلية.
- ابدأ مشروعك الاستثماري الجديد الصغير وابدل كافة الأسباب التجارية والتسويقية لإنجاحه، وأكثر من الشورى، خاصة من أولئك الذين سبقوك في هذا المجال، وتعلم من نقاط قوتهم وابتعد عن إخفاقاتهم، وحاول الحصول على قرض من المؤسسات المالية المتخصصة كصندوق المؤتوية أو بنك الادخار والتسليف.

- استمع جيداً لطلبات رجال الأعمال وقم بدور الوسيط بينهم وأنت مرحب بك، ذلك لأن اتصال بعضهم بالبعض ضعيف، ولذا التقط حاجتهم فهم يترددون في الإفصاح عنها.
- اقتنِ الكتب والمجلات المتخصصة، فقد تفتح لك آفاقاً أو أفكاراً جديدة، فضلاً عن الفائدة المعرفية والمهنية المضافة.
- اكتسب صديقاً جديداً قد يفتح لك أبواب الرزق وقد يرى فيك ما ينقصه فيتحمس لتعزيز صداقته بك، فالأرواح جنود مجنونة ما تعارف منها ائتلف وما تنافر منها اختلف.
- اكتب في أسهم الشركات الجديدة فقط، فهو استثمار جيد طويل الأجل.
- احضر المعارض والملتقيات المتخصصة كي تتعرف على الشركات في مجال عملك، وبعضهم يبحث عن وكيل مأمون الجانب أو محترف يعرف السوق المحلية أو أن تلعب دور الوسيط.
- اعتنِ بهندامك وانتقِ سيارة جيدة، فالناس ستقيم عملك من خلال استثمارك في عقلك ومظهرك الخارجي، وغالباً لا تسأل ما وراء ذلك.

د. أسباب إدارة التمويل:

- حصل على القروض الحسنة من المؤسسات الحكومية كصندوق التنمية العقاري.
- نظراً لانخفاض أسعار الأرباح، فيمكنك أن تسدد الدين القديم ذا الفوائد المرتفعة بقرض جديد ذي أرباح منخفضة.
- بع منزلك الكبير واشترِ منزلاً أصغر وسدد بالفائض دينك.
- اتخذ قراراً جريئاً ولا تعلق أوهاماً واهية على تحسن محفظتك من الأسهم، تخلص منها وابحث عن بدائل أخرى، تمكنك من السيطرة وإدارتها من جديد.
- فاوض مقرضيك على تخفيض حجم الدين أو إعادة جدولة السداد لفترات زمنية أكبر أو تجديد السداد لفترة زمنية تمكنك من إعادة ترتيب وتنظيم تدفقاتك النقدية.
- توجه إلى القضاء وأعلن عن إفلاسك بالإعسار كي تحمي نفسك.
- كثف جهودك الشخصية في تحصيل الديون المدومة أو المشكوك في تحصيلها.
- احتفظ دائماً بالنقد وتبادل مع مورديك ودائتيك بالسلع والخدمات التي تنتجها، وبذا تحقق إيرادات وتخفيض تكاليف الشراء.

هـ. أسباب الجهات الرسمية «مؤسسة النقد العربي السعودي»:

- إعداد مركز معلومات موحد يظهر المركز المالي لكل مقترض سعودي.
- منع الاقتراض لمن دخلهم لا يفي بحاجة أسرهم عبر تطوير معايير موحدة ينتج عن معادلات وطنية كسياسة ائتمانية تلتزم بها كافة المؤسسات الإقراضية.
- توجيه السياسات الائتمانية لقطاع التمويل إلى برامج الإنفاق الاستثماري كالإسكان.
- إجبار المؤسسات المالية الإقراضية على تقديم خفض على أرباح الإقراض في مقابل نسبة الحسابات الجارية التي يودعها المواطنون كودائع مجانية في البنوك المحلية.
- وضع حوافز جيدة للمتزمين بالسداد والسداد المبكر أو الحالات الطارئة التي قد تصيب المقترضين مثل وفاة المقترض.
- إجراء مسوحات شاملة سنوية وتخصيص مبالغ سنوية لإسقاط الديون.
- إنشاء هيئة تسوية المنازعات الإقراضية الشخصية يكون لقضاتها الشرعيين الوعي بالآثار الاجتماعية على الأحكام العدلية.

و. خاتمة «ما بعد سداد الدين»:

- الانهيار.. المصيبة التي ما بعدها مصيبة أن يلدغ المؤمن من الجحر ذاته أكثر من مرة، فبعد أن يقوم بسداد دينه وبدلاً من أن يبدأ حياة جديدة يتعلم فيها من أخطائه السابقة، قد يتعرض لإغراء الاقتراض من جديد، ولكن بزعم أنه تمكن من اكتساب الخبرة وهذه هي الطامة.
- اقتراض استثماري.. إذا كنت ولا بد مقترضاً ولم تتعلم الادخار ويديك الفارطة ستعود إلى ممارسة هوايتها من جديد فعليك المبادرة بالاقتراض استثمارياً بشراء قطعة أرض أو منزل أو عمارة، وبذا تكون قد وضعت المال في أصل محدد وله عائد رأسمالي.
- الميزانية التقديرية.. عليك أن تلجأ إلى التخطيط المالي، فتنتقل من الفوضى إلى التنظيم عبر ميزانية تضع فيها الإيرادات المتحققة وليست المأمولة ثم تحسم منها التكاليف «الإنفاق» مع تخصيص نسبة للادخار إن أمكن من أجل الظروف الطارئة أو تحسين الدخل باستثمارها في صناديق استثمار قصيرة أو متوسطة المخاطر.
- استمر في تحسين إيراداتك ولا يقف طموحك عند سداد دينك، فرب ضارة نافعة، والأزمة المالية التي مررت بها خلقت لديك المهارة في كسب المال، ولذا لا تتخلى عن تلك المهارة.

- لا... بوضوح من جديد، احذر الابتزاز العاطفي وفكر في عواقب قراراتك المالية ولا تضحي أو تعطي الأمن فائض مالك الآخرين، ولا تعرض مستقبلك لنخوة عابرة قد تضعها في غير محلها، وقد حدث هذا كثيرا، فإذا تعرضت لقلّة الوفاء من المدين فلن تتدم كثيرا حينها.
 - لا تستغن عن الله.. فلا تكن من أولئك الذين إذا ركبوا الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فإذا أنجاهم كفرُوا بأنعم الله. وعليه إذا قضيت دينك فاشكر الله وبالشكر تدوم النعم.
 - إن الحياة ثرية ومليئة بالفرص والنجاح والسعادة والفرح، ولن يقضي على هذا إلا الدين، سيبقي على أمور الحياة الأساسية ويذهب بالباقي لسداده، فيما سيضحي بهذا الثراء ما يجعله سجيناً ويحتسب نفسه طليقا.
- أيها السعوديون.. الدّين خور وذلّ ووحش، حوِّله إلى فأر ثم ادعسه بقدمك.

*الدكتور. يوسف بن عثمان الحزيم

المصدر: صحيفة الاقتصادية العدد ٦٢٢١ التاريخ ١٦-١١-١٤٣١هـ الموافق ٢٣ - ١٠ - ٢٠١٠م



خاتمة



الختامة

إن مؤسسة الأميرة العنود الخيرية والهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل سوف تقودان إن شاء الله مشروعاً لإنشاء مركز معالجة الديون الشخصية يهدف إلى:

١. توعية الناس وتحذيرهم من الإغراق في الديون.
 ٢. بيان آثار الديون على المجتمع والاقتصاد المحلي والدولي.
 ٣. التخطيط الاستراتيجي لوقاية أفراد المجتمع من الديون ومكافحة أسباب الفقر.
 ٤. تنمية مهارات أفراد المجتمع للوقاية من الديون.
 ٥. تنمية مهارات أفراد المجتمع لمعالجة المشكلات الناشئة عن الديون بالأسلوب الأمثل.
- وعلى القارئ الكريم التفاعل بالدعم المادي والمعنوي، والمشاركة في هذه البرامج التوعوية المفيدة. ويمكنك الدخول على الموقع الإلكتروني www.loanstreatment.org

ولمزيد من الاستفسار يمكنك التواصل على العنوان التالي:

٦٩٥٧ الطريق الدائري الشرقي القدس وحدة رقم (١)

الرياض ١٣٢١٤ ٢٦٥١ المملكة العربية السعودية

هاتف: (٠١٢٧٧٠١٩٥) فاكس: (٠١٢٤٨٥٦٠٧)

إن نهضة المجتمع الخيري والمدني بالمشاركة في ابتكار الحلول وقيادة الرأي العام لتحمل مسؤولياته تجاه نفسه هو غرض المركز الدائم عبر مؤسسة الحلول وتطوع الجميع.



www.loanstreatment.org